ORASCOM TELECOM

موبينيل

ملحق اقتصادي - مصر
ECONOMIC SUPPLEMENT - EGYPT

"الحياة" تحصل على "مذكرة" الشركات لحل "مشكلة القطع"

٤٥ شركة طيران اجنبية تعاني من "تجميد" ٢٠٠ مليون دولار سنوياً بالعملة المحلية

□ القاهرة - نور القرموطي

■ يبدو أن مذكرة الاستعطاف، التي أرسلتها ٤٥ شركة طيران أجنبية عاملة في مصر الى رئيس الحكومة عاطف عبيد مطلع اذار (مارس) الماضي بعد توقف شبه كامل لتحويل دخول الشركات الأجنبية بالقطع المحلية الى القطع التابع لها شركة الطيران لم تحرك ساكناً لدى المعنيين إذ تعاني الشركات منذ تحرير سعر الصرف في ٢٧ كانون الثاني (يناير) الماضي من أزمة قد توقف نشاط بعضها تماماً في حال عدم حلها.

وتطالب الشركات بضرورة تحويل نحو ١٧ مليون دولار شهرياً بالقطع الصعبة إلى بلادها أي نحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً.

وحصلت «الحياة» على مذكرة قدمتها ٤٥ شركة طيران أجنبية قبل أسبوعين الى الجهات المعنية تطلب التدخل عاجلاً لحل المشاكل الصعبة التي تواجه الشركات.

وحوت المذكرة أربعة مطالب رئيسية:

١ - التحويلات المالية: قالت الشركات إنه خلال المدة من كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠١ حتى تاريخه لم يتم تحويل سوى مبالغ ضئيلة لا تمثل في مجملها مبيعات شهر واحد من دخل كل الشركات العاملة في مصر التي تحقق ايرادات شهرية تقارب ما بين ٨٠ و١٠٠ مليون جنيه مصري. وكانت طموحاتنا بأن تكون أكثر من هذا لأنها في النهاية تصب في خانة السياحة في البلاد ولا شك أن هذا تترتب عليه نتيجتان:

أ - تراكم مبالغ كبيرة في حسابات تلك الشركات تبدأ من ٢٠ مليوناً الى ١٢٥ مليون جنيه مصري لبعض منها وهي لا تتناسب في حجمها مع كمية المبالغ التي تم الاشارة إليها وأمكن تدبير أمر تحويلها.

ب - الشيء الملح الثاني الذي يقود إلى مشكلة ما ذُكر اعلاه أن تلك المبالغ تتناقص قيمتها مقابل انخفاض قيمة العملة محلياً وهو ما يمثل انخفاضاً فعلياً في ايرادات تلك الشركات بشكل غير منظور، علماً أنه منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢ وحتى آيار (مايو) ٢٠٠٣ انخفضت قيمة الجنيه مقابل اليورو بنسبة ٦٥ في المئة.

٢ - بالنسبة للضرائب على الزي الرسمي للعاملين في شركات الطيران والمطبوعات الواردة اليها والهدايا وكلها تحمل شعار تلك الشركات والمؤسسات ويعتبر استخدامها في الاطار الاستهلاكي وليس على سبيل المتاجرة وهي تخدم أغراض العمل وتجد الشركات صعوبة في تدبيرها محلياً نظراً لأنها تحمل شعار تلك الشركات وكلها تتم في المراكز الرئيسية اسوة بما هو متبع مع الشركة الوطنية (مصر للطيران) التي تنتج مطبوعاتها والزي الرسمي الخاص بها في أماكن تابعة لها محليا.

واقترحت الشركات اعفاءها من الضرائب أسوة بما هو مطبَّق على المعدات والاجهزة والمحركات التي ترد لاستخدام تلك الشركات وتخدم اغراض الاعمال كما نص عليها القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ الخاص برسوم الطيران المدني ومقابل استغلال حقوق النقل الجوي واشغال مباني واراضي الموانئ الجوية والمطارات واستغلالها.

٣ - تطرقت المذكرة الى قضية ارتفاع ايجار المكاتب المؤجرة في المطارات التي لا تملك الشركات حرية الخيار بين الرفض أو القبول على أساس انها حق انتفاع وللجهة المالكة - الطيران المدني - حق تقرير أسعار تلك المكاتب والمساحات، علماً أن السياحة في أي دولة هي منظومة تتكامل فيها كل اجهزة الدولة ومؤسساتها من خلال القرارات التي تصدر من كل منها لتتوازن وتخرج في النهاية للمصلحة العامة.

وأكدت الشركات قناعتها بأن الظروف الحالية تجعل الأمور خاضعة للدراسة الدورية التي يستلزم معها إعادة النظر في تحريك اسعار تلك الايجارات ولكن ليس بالحد الذي يصل بها الى مضاعفتها الى نسب وصلت الى ٩٧٠ في المئة اذ على سبيل المثال هناك مكتب مساحته ١٢ متراً مربعاً، كان ايجاره شهرياً ٧٦٣ جنيهاً مصرياً وحتى تاريخ الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠١ تم تغييره بمساحة أقل بلغت ٩ امتار مربعة، واصبحت القيمة الايجارية ٧٤٢٥ جنيهاً مصرياً. الأمر الآخر الذي يصب في خانة خسائر شركات الطيران هو أن سداد المصاريف للهيئة تكون مقومة بسعر الدولار وتدفع بالقطع المحلية أي أن المصاريف ترتفع بالنسبة نفسها التي انخفضت بها قيمة العملة وفي المقابل فإن ايرادات الشركات والمؤسسات تتآكل، وهي حبيسة المصارف لعدم القدرة على تحويلها الى عملة أخرى ولا يمكن ان تواكب زيادة سدادات المصاريف للهيئة.

٤ - تؤكد المذكرة، الجهد المبذول لتذليل كل الصعوبات التي تعترض مسيرة صناعة السياحة في مصر معتبرة أن ذلك هو الذي يؤكد رغبتها في ايجاد حل مشترك. وتأمل بأن يكون الجهد الأكبر لموضوع التحويلات والذي لو استطعنا أن نؤمّن موافقة مع مؤسسات الدولة المصرفية، بأن يتم تحويل ما يعادل ١٥ في المئة من قيمة تلك الارصدة الموجودة في الحسابات (بأي عملة متوافرة) فإن ذلك سيكون مدخلاً لحل معظم تلك الصعوبات التي تؤثر تأثيراً سلبياً على الشركات والمؤسسات وتفرض اعادة النظر في سياساتها التشغيلية والتي هي في الغالب ما تنعكس على عدد رحلاتها وتصغير طراز الطائرات ما سيؤدي إلى درس أوضاع العمالة ورواتبها نظراً لتدني أعداد المسافرين الذين يقومون بخدمتهم والتعامل معهم.

قانون الطيران المدني

وانتقد رؤساء الشركات قانون الطيران المدني الذي عُرض على البرلمان أخيراً للموافقة عليه، مشيرين إلى أن القانون تم «سلقه» وعلى عجل ومن دون الاستماع الى وجهة نظر الشركات.

وقالوا إن القانون حوى بنوداً عدة لا بد من مناقشتها كون هذه البنود تضيف اعباء مالية كبيرة وإضافية لا يمكن لغالبية الشركات العاملة الوفاء بها ان لم يكن الان فمستقبلا.

وطالب رؤساء الشركات بضرورة إعادة النظر في تلك البنود ولا داعي للوقوع في اخطاء سبق الوقوع فيها عندما أقرّ قرار تحرير سعر الصرف من دون الاحاطة الكاملة بآثار ذلك على الاوضاع الاقتصادية وهي الاثار التي اثرت سلباً على قطاعات عدة.

وتساءل رئيس إحدى الشركات، رفض ذكر اسمه، كيف تم اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف ومناقشة قانون الطيران المدني من دون دراسة كافية لوضع السوق... هل هناك فلسفة واضحة؟ للأسف لا توجد رؤية واضحة للقرارات.

وتخشى الشركات ان يأتي يوم تقرر فيه الشركة الأم وقف التعامل بالنقد المحلي وعدم التعامل مع الزبائن من خلاله طالما لا توجد قاعدة مصرفية في البنوك، حتى الان، لتحويل هذا النقد بمثيله من القطع الصعبة وهذه الأزمة تعاني منها الشركات منذ ٢٨ كانون الثاني (يناير) الماضي.

وشدد رؤساء الشركات على ضرورة ألا تخرج الأزمة عن إطارها الصحيح وأن تسعى الحكومة لحلها خصوصاً أن الأزمة يمتد تأثيرها للخارج، وبالتالي يُمكن للبلاد تحسين صورتها بصورة جدية لإقناع المؤسسات الدولية «هيئات وشركات» بأهمية القرارات التي يتم إقرارها.

رئيس مجلس إدارة المهندسين المصريين محمد يسري زغلول لـ"الحياة":

استثماراتنا ٣ بلايين جنيه ودور الحكومة رئيسي في إنعاش سوق العقارات

□ القاهرة - «الحياة»

■ ساد شعور نسبي بالتفاؤل لدى المواطن المصري بعدما سنت الحكومة بعض القوانين الخاصة بالاقتصاد وعدلت بعض القوانين القائمة وخصوصاً في قطاع العقارات، اذ جعلت القطاع الخاص شريكاً لها في صوغ تلك التشريعات في محاولة جادة للوصول الى التناغم المهني بين القطاعين العام والخاص.

«الحياة» التقت رئيس مجلس إدارة المهندسين المصريين محمد يسري زغلول واجرت معه حواراً حول كيفية التعاطي مع القوانين الاستثمارية الجديدة التي سُنَّت وتلك التي تناولتها الحكومة لتحديثها، إضافة الى استثمارات الشركة.

وقال زغلول ان قانون الرهن العقاري الجديد الذي من المحتمل اصداره قريباً سيمنح الكثير من التسهيلات للمستثمر والمستهلك على حد سواء.

وأضاف انه اذا طُبق بجدية فقد يحل مشاكل عدة في مقدمها نقص القدرة الشرائية للمواطنين ويوفر تمويلاً طويل الاجل وسيحل كذلك مشكلة نقص التمويل الكافي للمستثمرين لبناء وحدات سكنية وتجارية وخدمية. وفي ما يأتي نص الحوار:

● كيف تنظرون الى التشريعات الجديدة التي تقوم الحكومة بسنها؟

- بالنسبة للاستثمار العقاري، وبما أننا نعمل في هذا المجال، نعتقد أن قانون الرهن العقاري الجديد الذي من المحتمل اصداره قريباً سيمنح الكثير من التسهيلات للمستثمر والمستهلك على حد سواء. وكان هذا التشريع وضع قيد الدرس من قبل الحكومة والقطاع الخاص، ما أدى الى خلق النضوج التشريعي لدى القوانين المتعلقة بالاقتصاد الوطني عموماً. وحرصت الحكومة على ذلك ايماناً منها بأن المشاركة معنا كقطاع خاص هو اسلم الطرق التي توصلنا الى ما نرجوه وما نتمناه.

● في رأيك هل سينعش قانون الرهن العقاري السوق؟

- اعتقد ذلك أنه سينعش السوق.

● وما مبرراتك لذلك؟

-القانون من وجهة نظري لو طُبق بجدية قد يحل مشاكل عدة، في مقدمها نقص القدرة الشرائية للمواطنين، ويوفر تمويلاً طويل الاجل ويحل كذلك مشكلة نقص التمويل الكافي للمستثمرين لبناء وحدات سكنية وتجارية وخدمية. وايضاً سيحقق الوصول الى نقطة التوازن بين العرض والطلب وإمكان حصول المواطن محدود الدخل على وحدته السكنية المناسبة.

محمد يسري زغلول.

● هل هناك ركود فعلاً في قطاع العقارات؟

- ليس هناك ركود بل اتزان، فمثلاً الفترة من منتصف السبعينات وحتى التسعينات شهدت مغالاة في اسعار العقارات ثم عادت الاسعار اخيراً الى المستوى السابق لها وستستمر نتيجة التوسع في البناء بواسطة الحكومة وقطاع الاعمال الخاص. وأعتقد أن خطة الحكومة المتعلقة بالمجال العقاري وتنمية المدن حتى سنة ٢٠١٧ ضرورية، واتّفق مع الخبراء على أن قضية الاسكان العمراني قضية وطنية، وليست مجرد مسألة ومن ثم ينبغي ان تكون لها الأولوية، فهي تنمية حضارية حقيقية على طريق تحديث البلاد.

● كيف تُصنِّف دور الحكومة في هذا الإطار؟

- هو دور رئيسي ويكفي أن الحكومة استثمرت في الأعوام الاخيرة نحو ٦٤ بليون جنيه في مجال الاسكان منها ٢٢.٧ بليون في القطاعين الحكومي والعام وتم إنشاء ٣.٠٤ مليون وحدة سكنية.

● ما هي نسبة الاقبال على المشاريع العقارية من قبل المستهلك؟

- على رغم كثرة المشاريع التي يتملكها القطاع الخاص والمساحات الضخمة المخصصة لتلك المشاريع، إلا أننا نشهد إقبالاً جيداً في إقدام المستهلك على التملك، فعلى سبيل المثال هناك اقبال على مشاريعنا التي نملكها بنسب متوسطة على مدار العام تفوق ما مقداره ٦٠ في المئة. وهذه النسبة من النسب النشطة اذا ما قورنا بنظرائنا في الاسواق العربية أو الدولية، ما يشير الى وجود الوعي التشريعي لدى المستثمر.

● هل هناك خطة وطنية تعمل على اعادة الرساميل المصرية المهاجرة؟

- المستثمرون المصريون في الخارج في اعتقادي، على صلة مستمرة مع السوق المصرية ولديهم تعاملات مختلفة، فلا اعتقد أن هناك انعزالية تامة لهذه الفئة عن السوق المصرية وهم على قناعة تامة بأن الاقتصاد المصري بات يشهد تطوراً ملحوظاً لمختلف قطاعاته وعملت الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء على إعداد برامج عدة تشجع بدورها جلب الرساميل الاجنبية والعربية الى السوق المحلية. وتوجد حملات ترويجية عدة ومشاركات فاعلة لمصر في غالبية المعارض والمؤتمرات الدولية نعمل من خلالها على شرح ماهية الاقتصاد الوطني الى العالم وما يتضمن من تسهيلات لجميع المستثمرين المهتمين في القدوم الينا. ومن جهة اخرى هناك دوائر ومؤسسات حكومية وخاصة تعمل في تنشيط هذا المجال ضمن برامج مدروسة بمهنية عالية.

● كم تبلغ استثمارات مؤسستكم في المشاريع العقارية؟

- تقدر بنحو ثلاثة بلايين جنيه وهناك مشاريع مشتركة سنقوم بها قريبا ستضيف الى هذه الاستثمارات.

الاقتصاد في اسبوع

جدل في شأن ارتفاع الأسعار... ومحاولة الحد من شراء السيارات الفاخرة

□ سيطرت على الأوساط الاقتصادية الأسبوع الماضي مواضيع عدة في مقدمها الجدل في شأن زيادات جديدة في الأسعار بدءاً من الأسبوع الجاري وكذلك قرار رئيس الوزراء بحظر التجديدات في مكاتب الوزراء والمحافظين بعد انتقاد رئيس ديوان رئيس الجمهورية زكريا عزمي لمحافظ الشرقية الذي انفق أموالاً طائلة على تأثيث مكتبه. وهناك ايضاً توصيات مؤتمر الأزمات وإدارة الاقتصاد المصري الذي نظمه مركز الدراسات الاقتصادية والمالية في جامعة القاهرة بالتعاون مع هيئة المعونة الاميركية، وهي توصيات جريئة قلّما تصدر عن مؤتمر تنظمه جامعة القاهرة.

واشارت صحف المعارضة الى التقرير الشهري لاتحاد الغرف التجارية الذي أكد نقص الأدوية الخاصة بعلاج الامراض المزمنة وارتفاع أسعار سلع ومنتجات عدة في الأسواق.

وطالب التقرير بسد العجز في الأدوية المهمة وضرورة تثبيت الأسعار رحمة بذوي الدخول البسيطة.

وقالت «الوفد» إن التقرير رصد شكوى مواطنين كُثُر من عودة ظاهرة الطوابير أمام المخابز البلدية مُرجعا ذلك الى نقص الحصة المقررة من الدقيق البلدي بالمستودعات وارتفاع أسعار الرز البديل للخبز.

وقالت مجلة «المصور»: بعد فترة هدوء قصيرة عادت التصريحات الرسمية المخدّرة تُلاحقنا من أن الأسعار لن ترتفع في تموز (يوليو) ولا بعد تموز وأن الدولة اتخذت تدابير لمنع ارتفاع الأسعار مع صرف العلاوات الجديدة.

لكن، كما تقول المجلة، كل ما نسمعه ونقرؤه في التصريحات المخدِّرة يختلف تماماً عما في واقع الأسواق، فالارتفاع في أسعار السلع الغذائية، حتى المُنتجة محلياً، لم يتوقف منذ تعويم العُملة المحلية في كانون الثاني (يناير) الماضي علماً أن الذي يدافع عن الحكومة هو اتحاد الغرف والذي يؤكد العكس هو الاتحاد نفسه وهذا يعني أمرين إما أن اصحاب هذه التصريحات المخدِّرة لا يعيشون بيننا ولا يشترون من اسواقنا أو أن هؤلاء يعرفون حقيقة الأسعار التي لم تتوقف عن الارتفاع منذ مئتي يوم تقريباً، وعلى رغم ذلك يستمرون في اطلاق التصريحات. وبالنسبة للموضوع الثاني شدّد رئيس الوزراء عاطف عبيد على ضرورة عدم اجراء أي تعديلات أو تجديدات في مكاتب الوزراء والمحافظين من شأنها زيادة الكلفة على موازنة الدولة وطلب عدم شراء سيارات فاخرة اذ تم استبعاد أي اعتمادات في الموازنة العامة لوسائل النقل الفاخرة للحكومة والقطاع العام والشركات القابضة. إذ أن السيارات التي تزيد قوة محركها على ٤ سلندرات ستكون في حاجة الى موافقة رئيس الوزراء.

وفيما يتعلق بمؤتمر جامعة القاهرة اتهم خبراء الاقتصاد الحكومة بالفشل في حل الأزمات الاقتصادية وأكد مدير مركز الدراسات في الجامعة مصطفى كامل السيد في نهاية المؤتمر أن صُنّاع القرار لا يطّلعون على دراسات المراكز البحثية التي تتضمن الكثير من الحلول، ووصف الشعب المصري بأنه صبور وصلب لتحمله مشاكل كبيرة في ظل الاصلاح الاقتصادي.

اخبار الشركات

"موبينيل" تشارك في مؤتمر "جي. اس. ام." شمال أفريقيا

● شاركت «المصرية لخدمات الهاتف المحمول» (موبينيل) في المؤتمر والمعرض الدولي الرابع لصناعة وخدمات الهاتف المحمول بنظام «جي اس ام» في منطقة شمال أفريقيا الذي عُقد في القاهرة الاسبوع الماضي.

وبحث المؤتمر في مواضيع عدة من أبرزها الاتجاهات الحالية والمستقبلية للنمو والاستثمار في سوق المحمول في منطقة شمال أفريقيا، وتحرير قطاع الاتصالات في الشمال الإفريقي، ومستقبل خدمات وتطبيقات الجيل الثاني والجيل الثالث للمحمول في المنطقة.

وفي كلمته تحت عنوان «مستقبل نظام جي اس ام في منطقة شمال أفريقيا» تحدث المهندس عثمان سلطان العضو المنتدب عن موبينيل بوصفها قصة نجاح مميزة وألقى الضوء على الشركات الجديدة التي حققت نجاحات ملموسة في قطاع الاتصالات في شمال أفريقيا مثل «اوراسكوم تلكوم» التي حققت نجاحاً في مصر والجزائر وتونس وغيرها.

وأشار إلى مواصلة شركات الاتصالات الدولية التوسع في سوق شمال افريقيا، والى ظهور شركات جديدة ناجحة مثل «الوطنية» في تونس.

وشارك في المؤتمر عدد كبير من الشركات الدولية والمشغلة لشبكات المحمول والكثير من الخبراء والمختصين في صناعة الاتصالات وناقشوا تطوير خدمات المحمول وسياسات التسعير بما يلائم السوق في شمال إفريقيا، والسبل الكفيلة بتعظيم العائدات، والتجارة عبر المحمول وخلفياتها التنظيمية والقانونية.

وتحدث كينيث كامبل المدير العام للتسويق في الشركة عن المستجدات في تقسيم المشتركين إلى شرائح تسويقية لتقديم الخدمات المناسبة لكل شريحة ما يكفل تقديم أفضل الخدمات للمشتركين وتعظيم الفائدة للشركات المشغلة.

توقيع عقد دور السينما في سان ستيفانو غراند بلازا

● تم توقيع عقد استغلال وتشغيل المجمع السينمائي في مشروع «سان ستيفانو غراند بلازا» في الاسكندرية بين هشام طلعت مصطفى رئيس مجلس ادارة سان ستيفانو للاستثمار السياحي وإسعاد يونس رئيس مجلس إدارة العربية للانتاج والتوزيع السينمائي.

ويضم المجمع عشر قاعات عرض تقع في المركز التجاري الضخم في المشروع المقرر افتتاح المرحلة الاولى منه في صيف سنة ٢٠٠٤.

والشركة العربية هي كبرى الشركات التي تملك وتدير أكبر سلسلة من دور العرض السينمائي على مستوى مصر والاردن.

ومعروف أن مشروع «سان ستيفانو» يضم عدداً من العناصر المتكاملة التي ستجعل من الاسكندرية مقصداً سياحياً عالمياً حيث يشمل فندقاً تقوم على إدارته سلسلة فنادق «فور سيزونز» العالمية، وكذا مارينا لليخوت هي الاولى من نوعها مع شاطئ خاص.

الدرجة الأولى على "الخطوط البريطانية"

● أعادت الخطوط الجوية البريطانية تصميم مقصورة الدرجة الاولى واشرفت على التجديدات مصممة الديكور الانكليزية كيلي هوبين لإعطاء المسافرين أحسن خبرة عن السفر لمدة طويلة على متن «الخطوط البريطانية».

وقال رئيس مكتب «البريطانية» في مصر اينال صبري في مؤتمر صحافي إن الشركة استثمرت ٢٠ مليون جنيه استرليني في مقصورة الدرجة الاولى ويعتبر هذا الاستثمار جزءاً من أكبر برنامج استثمار لتطوير خدماتها وكبائنها خصيصا لمسافريها المتميزين.

واقتدت هوبين بالتصميم الداخلي لسيارات «رولز رويس» مستخدمة افضل الخامات والاقمشة للوصول الى أعلى جودة وأحسن طراز في تصميم المقصورة.

وذكر صبري أن «البريطانية» طرحت سابقاً «الاسرّة الطائرة» وهي كبائن منفردة وبها مقعد يتحول كهربائياً الى سرير بطول (٦ اقدام) مع امكان استخدام الكومبيوتر المحمول عن طريق منفذ للكهرباء وآخر لخط الهاتف للاستفادة من الوقت اثناء الرحلة، ويوجد في المقعد شاشة خاصة لعرض أكثر من ٣٠ فيلماً و١٨ قناة لعرض برامج متنوعة.

بليون دولار انفاق المصريين باستخدام بطاقات "فيزا"

● اعلنت مؤسسة «فيزا» ان الاحصاءات عن السنة المالية المنتهية في آذار (مارس) ٢٠٠٣، اظهرت أن استخدام المصريين لبطاقة «فيزا» شهد تصاعداً ملحوظاً وبلغت قيمة الانفاق باستخدام البطاقات ١,٠١ بليون دولار بزيادة قدرها ١٨ في المئة على العام السابق، ويرجع حجم الانفاق السابق الى اجراء اكثر من ستة ملايين معاملة باستخدام بطاقات «فيزا» وتمت ٣,٢ مليون معاملة من اجمالي المعاملات في منافذ بيع التجزئة ما ساعد على تصاعد مبيعات التجزئة باستخدام بطاقات «فيزا» في البلاد بنسبة ٢١ في المئة خلال العام لتصل الى ٣٢٩ مليون دولار الأمر الذي جعل مصر تحتل المرتبة الرابعة بين دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والمرتبة العاشرة ضمن منطقة وسط وشرق اوروبا والشرق الاوسط وافريقيا «سيميا».

ويرجع الارتفاع في عدد المعاملات باستخدام البطاقة الى زيادة عدد بطاقات «فيزا» في مصر بنسبة ٢٧ في المئة ليصل اجمالي عددها الى ٤٩٥٨٥٤ بطاقة حتى نهاية آذار (مارس) ٢٠٠٣، وتعد بطاقة «فيزا كلاسيك» الائتمانية أكثر البطاقات انتشاراً في السوق التي زاد عددها بنسبة ٥٢ في المئة العام الماضي إضافة الى بطاقة الخصم «فيزا إلكترون» التي شهدت ارتفاعاً بنسبة ٣٩ في المئة.

ورحب نائب الرئيس المدير العام لمؤسسة «فيزا العالمية» في مصر طارق الحسيني بما لاحظه من تغيرات ايجابية في السوق المصرية وفقا لهذه النتائج وعزا ذلك إلى اعضاء المؤسسة من المصارف الذين دأبوا على تطوير منتجات وخدمات التجزئة المصرفية ما أدى الى نمو عدد البطاقات واستخدامها.

ولفت الى «أن الهدف من تأسيس مكتب مؤسسة «فيزا» في مصر الشهر الماضي هو زيادة الجهود للوصول الى مرحلة تنتشر فيها نقاط قبول بطاقات «فيزا» بنوعيها الخصم والائتمان وتستخدم بنطاق اوسع في جميع انحاء مصر».

وطبقا للنتائج السابق ذكرها يتضح أن حاملي بطاقة «فيزا» يستخدمون بطاقاتهم للحصول على حاجتهم اليومية مثل البقالة والوقود بشكل أكثر تكراراً، هذه القفزة التي حققتها قيمة مبيعات التجزئة تعد مؤشراً ايجابياً للتغير.

واضاف الحسيني: «تشير الاحصاءات ايضاً الى الزيادة المطردة في تطوير البنية التحتية اللازمة لقبول التعامل ببطاقات الدفع اذ تضاعف عدد ماكينات الصرف الآلي المتاحة في مصر خلال العام ليصل اجمالي عددها الى ٧٩٦ ماكينة، وبالتالي ليس غريباً ان استخدام الصراف الآلي يحظى بشعبية متزايدة في السوق اذ تم اجراء نحو ٢,٤ مليون معاملة باستخدام بطاقات فيزا خلال العام. وإجمالاً قفز عدد نقاط قبول بطاقات فيزا في البلاد بنسبة ٧ في المئة ليصل اجمالي عددها الى ١٩,٠٦٩ نقطة».